

Distr.: General
24 February 2022
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	أولا - لمحة عامة
3	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية
4	ثالثا - الميزانية
4	رابعا - الظروف الاقتصادية
4	ألف - لمحة عامة
4	باء - مصائد الأسماك والزراعة
6	جيم - السياحة
6	دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة
8	هاء - البيئة والهيدروكربونات

* ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من حكومة الأرجنتين والمعلومات المتاحة في المصادر العامة. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، التي يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.



9	خامسا - الظروف الاجتماعية
9	ألف - لمحة عامة
9	باء - الصحة العامة
10	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
10	دال - التعليم
11	سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها
11	سابعا - التطورات الثنائية
12	ثامنا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية
12	تاسعا - نظر المنظمات والمنظمات الحكومية الدولية في المسألة
14	عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل
14	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
15	باء - موقف حكومة الأرجنتين
16	حادي عشر - نظر الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
17	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
19	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

1 - جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ظل مدرجا في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1946، عقب قيام المملكة المتحدة بإحالة المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة 66 (د-1). وفي الجلسة الخامسة والعشرين التي عقدتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في 6 كانون الأول/ديسمبر 1946، أثناء الدورة الأولى للجمعية العامة، أعرب وفد الأرجنتين عن تحفظ مفاده أن حكومة الأرجنتين لا تعترف بالسيادة البريطانية على جزر فوكلاند (مالفيناس). وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تحفظ مواز مفاده أنه لا يعترف بسيادة الأرجنتين على تلك الجزر.

2 - وتتألف جزر فوكلاند (مالفيناس) من جزيرتين كبيرتين تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحتها الكلية نحو 12 173 كيلومترا مربعا، وهي تقع في جنوب المحيط الأطلسي، على مسافة حوالي 770 كيلومترا شمال شرقي كيب هورن، وعلى مسافة نحو 480 كيلومترا شرق الجزء القاري من أمريكا الجنوبية. وتُدار جزر ساوث جورجيا، الواقعة على بعد نحو 1 300 كيلومتر جنوب شرقي مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر ساوث ساندويتش، الواقعة على مسافة 750 كيلومترا شرقي جنوب شرق جزر ساوث جورجيا، من جزر فوكلاند (مالفيناس) كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند حاليا منصب مفوض جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش في آن واحد. ويبين تعداد عام 2016 أن مجموع السكان المقيمين يبلغ حوالي 3 200 نسمة (2 841 نسمة، عند استبعاد المتعاقدين المدنيين وعائلاتهم المرتبطين بمجمع وزارة الدفاع في الجزر)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المائة منذ التعداد السابق الذي أجري في عام 2012 وعدد السكان الأكبر المسجل منذ عام 1931. وهناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس)، كما أكدت الجمعية العامة ذلك في قرارها 2065 (د-20) وفي القرارات ذات الصلة اللاحقة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية

3 - احتجت الأرجنتين على الدستور الذي أقر في عام 2008، والذي دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2009 (الصك القانوني لعام 2008، رقم 2846) (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخب أعضاء السلطة التشريعية رئيسا يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعين الحاكم رئيسا تنفيذيا بالاتفاق مع المجلس التنفيذي ليعمل رئيسا للخدمة العامة من أجل تنفيذ السياسات. وينظر المجلس التنفيذي في مسائل السياسات العامة، وهو يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبيهما لا يحق لهما التصويت هما الرئيس التنفيذي ووزير المالية. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي دون أن يحق لهما التصويت. ويتولى الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة، المسؤولية النهائية عن مسائل تشمل الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة) وإقامة العدل. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية التشريعية وبموافقتها، أن يسن القوانين المتعلقة بالسلام والنظام والحكومة الرشيدة في الإقليم، في حين تبقى السلطة الكاملة التي تخول

صلاحية سنّ هذه القوانين حكراً على التاج البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك، يملك البرلمان البريطاني سلطة غير محدودة لسن قوانين لجميع أقاليم ما وراء البحار.

4 - وأجريت انتخابات عامة لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومن بين الأعضاء الثمانية الذين انتُخبوا لمدة أربع سنوات، يمثل خمسة أعضاء الدائرة الحضرية في الإقليم، وهي ستانلي، التي يعيش فيها معظم السكان، بينما يمثل ثلاثة آخرون كامب، وهي دائرة المقيمين خارج ستانلي. ولا توجد في الإقليم أحزاب سياسية، ولذلك يُنتخب جميع الأعضاء بوصفهم مرشحين مستقلين. وتقلد الحاكم الحالي نايجل فيليبس مهام منصبه في أيلول/سبتمبر 2017.

5 - وخلال عام 2021، ظلت الأرجنتين والمملكة المتحدة تؤكدان موقفيهما بشأن السيادة على الإقليم (انظر الفرعين عاشرًا وحادي عشر أدناه).

ثالثاً - الميزانية

6 - تبدأ السنة المالية في الإقليم في 1 تموز/يوليه وتنتهي في 30 حزيران/يونيه. وقُدّرت الميزانية التشغيلية للفترة 2020-2021 بمبلغ 78,3 مليون جنيه استرليني، ومن المتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية ما قدره 53,5 مليون جنيه استرليني. ولا يزال الإقليم يبذل قصارى جهده للحفاظ على استراتيجية تحقق توازن الميزانية، ويدعم الهدف المالي المتمثل في عدم اقتراض القطاع العام لأغراض التشغيل.

رابعاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

7 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، يتمتع الإقليم باقتصاد قوي يوفر لسكانه مستوى معيشياً عالياً ومجموعة واسعة من الخدمات العامة. والقطاع المهيمن هو صيد الأسماك، الذي يستأثر بأغلبية كبيرة من الصادرات. كما تؤدي الصوف واللحوم والسياحة دوراً هاماً. وحسبما جاء في التقرير المتعلق بتعداد عام 2016 لسكان الإقليم، بلغ متوسط دخل الأسر المعيشية ما قدره 43 600 جنيه استرليني، بمتوسط قدره 37 500 جنيه استرليني، وهي زيادة نسبتها 15 في المائة مقارنة بعام 2012، وبلغ معدل البطالة 1 في المائة، كما كان عليه الحال في عام 2012، ويعمل شخص واحد من كل خمسة أشخاص في وظيفتين أو أكثر، وغالباً ما يكون ذلك باختيارهم، حسبما تقيد الدولة القائمة بالإدارة.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

8 - يشكل نوع الحبار من جنسي حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأذرع الدعامة الأساسية لمصائد الأسماك والاقتصاد في جزر فوكلاند (مالفيناس). وقد بلغ مجموع كمية المصيد من حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأذرع في عام 2020 حوالي 61 000 طن و 63 000 طن، على التوالي. وتعد مصائد الأسماك أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي (ما يقرب من 60 في المائة في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و 2018). وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، فإن الإقليم يستثمر نسبة 6 في المائة من ميزانيته السنوية في بحوث العلوم البحرية وحماية الأحياء البحرية.

9 - وبموجب الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من الإعلان المشترك الصادر في مدريد في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989، وعقب البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، عقدت اللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي اجتماعات في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2018 وتموز/يوليه 2019. وفي عام 2019، تم تبادل البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك، وأجريت رحلتا بحث بحري مشتركتان لدراسة الحبار القصير الأذرع وسمك البياض الأزرق الجنوبي (انظر أيضا الفرع سابقاً أدناه). وكان أحدث مثال على التعاون فيما يتصل باللجنة الفرعية العلمية في عام 2019، وأعقبه تبادل للمذكرات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في عام 2020 (انظر A/AC.109/2021/6، الفقرتان 10 و 11).

10 - وحسبما أفادت المملكة المتحدة، من حق سكان جزر فوكلاند استكشاف واستغلال مواردهم الطبيعية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير. والمملكة المتحدة تنتظر من حكومة الأرجنتين أن تقي بتلك الالتزامات، الواردة في البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، الذي تم الاتفاق فيه على أن تتخذ التدابير الملائمة لإزالة جميع العقبات التي تحد من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جزر فوكلاند (مالفيناس)، بما في ذلك في مجالات التجارة والصيد والنقل البحري والهيدروكربونات. وتشير المملكة المتحدة إلى أن البيان المشترك ذكر أن الحكومتين اتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة، الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989، تنطبق على ذلك البيان المشترك وعلى نتائجه (انظر أيضا الفقرة 42 أدناه). وتؤكد المملكة المتحدة أن البيان المشترك لا يشير إلى استئناف المفاوضات بشأن السيادة وتكرر تأكيد ضرورة إشراك سكان جزر فوكلاند في أي مناقشة بشأن هذه المسألة.

11 - وقد أدانت الأرجنتين استغلال المملكة المتحدة من جانب واحد للموارد الطبيعية، وأكدت مجددا موقفها بأنه ينبغي لكلا الطرفين الامتناع عن إجراء تعديلات من جانب واحد في الحالة خلال الفترة التي تخضع فيها الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية 49/31 (انظر أيضا الفقرة 49 أدناه). ورأت حكومة الأرجنتين أن البيان المشترك يشكل خارطة طريق - عملية في طبيعتها وغير ملزمة - تعكس النية السياسية للأطراف لإعادة إجراء حوار بشأن جميع المسائل المتصلة بجنوب المحيط الأطلسي، من دون استثناءات، في إطار صيغة مظلة السيادة. وترى الأرجنتين أن الهدف من البيان هو تهيئة ظروف تقضي إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين لحل النزاع على السيادة الذي يشكل استمراره العقبة الرئيسية أمام تنمية الجزر. وأعربت الأرجنتين عن أسفها لاستمرار المملكة المتحدة في تجاهل التزامها باستئناف المفاوضات بشأن السيادة. وأكدت الأرجنتين أن على الرغم من استئناف أنشطة اللجنة الفرعية العلمية (انظر الفقرة 9 أعلاه)، واصلت المملكة المتحدة إجراءاتها الانفرادية فيما يتعلق بتراخيص صيد الأسماك، وأعربت عن أسفها لأن نظام الحصص الفردية القابلة للتحويل تم تمديده من جانب واحد في أيلول/سبتمبر 2021 لفترة إضافية مدتها 25 سنة.

12 - وتشكل الزراعة ثاني أكبر قطاع للعمالة في الإقليم. ويركز هذا القطاع على تربية الحيوانات، ولا سيما إنتاج الصوف واللحوم للأسواق المحلية وأسواق التصدير. وحسبما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن البيئة البكر التي يتمتع بها الإقليم تسهم في توفير منتجات ممتازة من اللحوم والصوف. فالتربة الطبيعية تربة حمضية منخفضة الخصوبة، والمناخ محيطي بارد، مما يحد من زراعة المحاصيل. وفي حين أن معظم المنتجات الغذائية الزراعية تستورد من الخارج، فإن الإنتاج المحلي للفواكه والخضروات يوفر

الإمدادات للسوق المحلية أيضا. وتتولى وزارة الزراعة في الإقليم مسؤولية إدارة هذا القطاع، وهناك خطة أعمال مدتها خمس سنوات هدفها دعم التطوير والابتكار فيه.

جيم - السياحة

13 - تسهم السياحة إسهاما كبيرا في اقتصاد الإقليم، بيد أن إجمالي الإنفاق السياحي بلغ 7 ملايين جنيه إسترليني في عام 2020، حيث أن تدفق السياح الوافدين في رحلات بحرية والذين يقومون بزيارات برية توقف فجأة في آذار/مارس 2020 بسبب أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاتصالات الدولية والقيود المفروضة على الحدود. وفي عام 2020، اجتذبت السياحة البرية 2 753 زائرا، أي بنقصان نسبته 60,4 في المائة عن عام 2019. ولم يفد أي سياح على متن السفن في عام 2020. ولم يقيم السياح الدوليون بأي زيارات برية إلى الإقليم منذ آذار/مارس 2020. واستأنفت السفن السياحية الصغيرة زياراتها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (انظر أيضا الفقرة 20 أدناه).

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

14 - يبلغ طول الطرق في الإقليم حوالي 1 000 كيلومتر. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت خدمات الشحن الساحلي وخدمات النقل المنتظمة بالعبّارات وخدمات النقل الجوي المحلي ضمان الربط بين المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والجزر الغربية والجزر النائية.

15 - وإلى حين الانقطاع الذي حدث في نهاية شهر آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، كانت شركة الخطوط الجوية لاتام تسير رحلة أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس في شيلي وجزر فوكلاند (مالفيناس)، تشمل التوقف مرتين شهريا في ريو غاليجوس، في الجزء القاري من الأرجنتين، وذلك وفقا لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ 14 تموز/يوليه 1999، الذي ورد فيه أن الحكومتين ستواصلان النظر في البيان المشترك والترتيبات المنبثقة عنه. وعملا باتفاق شباط/فبراير 2001 لتبادل المذكرات المتعلقة بالتفاهم بشأن الرحلات الجوية الخاصة والملاحة الجوية، أُذن بالقيام برحلات جوية خاصة من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين. وأُذن أيضا بالقيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين وشيلي وأوروغواي. ووفقا للمبادئ الواردة في البيان المشترك وتبادل الرسائل المؤرخ 14 تموز/يوليه 1999، بدأ تسير رحلة أسبوعية ثانية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 تشغيلها شركة لاتام بين جزر فوكلاند (مالفيناس) وساو باولو، البرازيل، مع التوقف مرتين شهريا (توقف واحد في كل اتجاه) في كوردوبا، في الجزء القاري من الأرجنتين. واثق على إجراء مناقشات ثنائية سنوية بشأن الخدمات الجوية، على أن تشمل استعراض خيارات لزيادة خطوط الربط. وفي وقت كتابة هذه الورقة، كانت كلتا الرحلتين التجاريتين لا تزالان معلقتين حتى أوائل عام 2022 على الأقل.

16 - وفي إطار المناقشات السنوية بشأن الخدمات الجوية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على النحو المتفق عليه في عام 2018، اقترحت حكومة الأرجنتين على حكومة المملكة المتحدة في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 التوقيع على تفاهم ثنائي مؤقت بشأن الرحلات الجوية بهدف إعادة إنشاء خدمات جوية منتظمة مباشرة تديرها شركات طيران أرجنتينية بين الجزء القاري من الأرجنتين والجزر. وقد تم تبادل الآراء حول هذه المسألة في عام 2021. ولم يُقبل ذلك الاقتراح بعد.

- 17 - وفي هذا الصدد، تترك المملكة المتحدة أن النقل والهجرة مسألتان تؤولان إلى الإقليم، وتكرر تأكيد ضرورة إشراك سكان جزر فوكلاند في أي مناقشة من هذا القبيل.
- 18 - والأرجنتين تقر بتنظيم رحلات جوية منتظمة إلى الجزر وفقا للاتفاقات الثنائية المبرمة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بموجب صيغة السيادة. وتؤكد الأرجنتين أن استئناف الرحلات الجوية أو إدخال أي تغييرات عليها ينبغي أن يكون بموافقة سلطاتها. ولا تعترض الأرجنتين على إشراك سكان الجزر باعتبارهم من أعضاء وفد المملكة المتحدة.
- 19 - ونتيجة لتعليق الرحلات الجوية المنتظمة، أتاحت الأرجنتين في عام 2021 على نفقتها رحلتين للأغراض الإنسانية انطلاقاً من الجزء القاري منها، يستفيد منهما سكان الجزر وتديرهما شركة الطيران التي ترفع علمها الوطني. وفي وقت لاحق، نقلت المملكة المتحدة عرض سكان الجزر المتمثل في تنظيم رحلتين للأغراض الإنسانية من شيلي وإليها، تقوم بتشغيلهما شركة طيران تابعة لبلد ثالث. وأفادت الأرجنتين بأن عرضها سيظل قائماً إلى حين استئناف الرحلات الجوية المنتظمة بين بونتا أريناس والجزر.
- 20 - ورداً على الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي جرت في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أصدرت الأرجنتين في شباط/فبراير 2010 المرسوم الرئاسي 2010/256 الذي يقضي بحصول السفن على إذن للرسو في الموانئ الأرجنتينية أو لعبور المياه الأرجنتينية باتجاه موانئها. وتشير حكومة الأرجنتين إلى أن الأرجنتين، في إطار ذلك المرسوم، منحت الإذن لمجموعة متنوعة من السفن، بما في ذلك السفن السياحية الموجهة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساوث جورجيا، على أساس أن تلك الأنشطة تحبذ دمج الجزر إلى الجزء القاري للأرجنتين. واستمر تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، قررت البلدان الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية في وقت سابق إغلاق موانئها أمام "السفن التي ترفع علم جزر مالفيناس غير القانوني".
- 21 - وفي عام 2021، ظلت المملكة المتحدة، من جهتها، تعتبر المرسوم الرئاسي 2010/256 مخالفاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع التأكيد على أن من حق سكان جزر فوكلاند بموجب القانون الدولي تنمية اقتصادهم، بما في ذلك الموارد الطبيعية، بما يعود بالنفع على الإقليم. وواصلت المملكة المتحدة تأكيد مبدأ تقرير سكان تلك الجزر لمصيرهم وحقوقهم في ذلك على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أن جميع الشعوب حرة في تقرير مركزها السياسي وحره في السعي إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (انظر أيضاً الفقرة 10 أعلاه).
- 22 - وفيما يتعلق بالاتصالات، أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض متاحة لنسبة 87 في المائة من الأسر المعيشية في الجزر. وخلصت دراسة استقصائية نشرت في عام 2021 بشأن مناخ الأعمال التجارية إلى أن عرض النطاق الترددي وتكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية هما العائقان الأول والثالث، على التوالي، أمام نمو الأعمال التجارية في الجزر.
- 23 - وفيما يتعلق بالمرافق العامة، تفيد الدولة القائمة بالإدارة أن محطة كبرى لتوليد الطاقة الريحية تليي نحو 30 في المائة من احتياجات الكهرباء في المناطق الحضرية. وتستخدم مصادر الطاقة المتجددة، مثل العنفات الريحية وصفائف الخلايا الشمسية، في المزارع والمنازل والمستوطنات، إذ يعتمد عليها أكثر من

90 في المائة من الأعمال التجارية الزراعية في المناطق الريفية. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم ما فتى يشجع على المضي في توسيع نطاق استهلاك الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

24 - تفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم ملتزم بحماية وإدارة بيئته الفريدة سعياً إلى تهيئة بيئة طبيعية تتسم بالتنوع البيولوجي والسلامة والاستدامة، مع تكييفها وربطها بالجميع، على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجية البيئية لجزر فوكلاند للفترة 2021-2040 وغيرها من الاستراتيجيات البيئية. ويقدم الإقليم تمويلاً سنوياً للبحوث والبرامج البيئية التي تساعد في إدارة البيئة وتعزيز التنوع البيولوجي في الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق الإقليم ضوابط صارمة في مجال الأمن البيولوجي من أجل منع ولوج النباتات والأنواع الدخيلة المغيرة والحفاظ على البيئة البكر التي يتمتع بها. ويؤيد الإقليم أيضاً عدداً من المعاهدات والاتفاقيات البيئية. وقد رفضت الأرجنتين، من جانبها، أن تطبق المملكة المتحدة تلك المعاهدات والاتفاقيات في الإقليم على أساس أن الإقليم والمناطق البحرية المحيطة به يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأرجنتين.

25 - وتواصل الأرجنتين ودول أعضاء أخرى ومنظمات إقليمية ومنظمات حكومية دولية احتجاجها على عمليات التقيب عن الهيدروكربونات في عرض البحر، على النحو الوارد في القرارات المتخذة في الاجتماعات التي عقدتها مجموعة الـ 77 والصين والسوق الجنوبية المشتركة في عام 2021 (انظر الفقرة 49 أدناه).

26 - ومنذ عام 2013، اتخذت سلطات الطاقة الأرجنتينية إجراءات إدارية ضد الشركات التي تقوم بأنشطة غير مأذون بها للتقيب عن الهيدروكربونات في المنطقة، وبعثت رسائل تنبيه إلى تلك الشركات.

27 - وتعيد الأرجنتين تأكيد حقها في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الأنشطة الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها، ولا سيما الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، والتي تتعارض مع قرار الجمعية العامة 49/31، وقد أقر ذلك في العديد من المحافل الدولية. وتأسف الأرجنتين لاستمرار المملكة المتحدة في القيام بأنشطة انفرادية في هذا الصدد، وتعرب عن قلقها إزاء الأضرار المحتمل أن تلحق بالنظام الإيكولوجي في المنطقة ذات التنوع البيولوجي المحيطة بالجزر.

28 - وتواصل المملكة المتحدة التعبير بوضوح للأرجنتين عن موقفها الذي مفاده أن الجرف القاري لا يُشكل، بموجب القانون الدولي، جزءاً من الأرجنتين؛ وأن المملكة المتحدة تؤيد حق سكان الجزر في تطوير مواردهم الطبيعية لتحقيق المصالح الاقتصادية الخاصة بهم باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير؛ وترفض تطبيق التشريعات الداخلية الأرجنتينية على أي جهة تعمل في الأنشطة الهيدروكربونية في الجزر. وترى المملكة المتحدة أن قرار الحكومات الأرجنتينية السابقة المتخذ بدوافع سياسية والقاضي باستهداف ممتلكات موظفي الشركات الدولية العاملة في قطاع الهيدروكربونات في المنطقة وتجريم أنشطتهم محاولة غير مقبولة تماماً هدفها ممارسة الولاية القضائية خارج الإقليم، وليس لها أي مبرر قانوني. وعلاوة على ذلك، ترى المملكة المتحدة أن لذلك القرار آثار خطيرة على الأعمال التجارية العالمية وعلى مبادئ حرية التجارة. وتعتبر المملكة المتحدة أن رسائل التنبيه المذكورة الموجهة إلى الشركات تتعارض مع البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016 (انظر أيضاً الفقرة 10 أعلاه). وعلاوة على ذلك، ترفض المملكة المتحدة ادعاء حكومة الأرجنتين بأن إدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة في الجزر يشكل إجراءً انفرادياً.

خامسا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

29 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسّعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس)، بناء على طلبها. ووسّعت أيضا نطاق حق الأفراد في تقديم التماس إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم.

30 - وما فتئت الأرجنتين ترفض تطبيق المملكة المتحدة لمختلف الصكوك الدولية المذكورة أعلاه على الإقليم، بالإضافة إلى إطلاقها على الإقليم تسمية إقليم وراء البحار تابع للمملكة المتحدة، كما ترفض أي تسمية مشابهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب الأرجنتين عن قلقها إزاء التطبيق التقديري والسياسي للأحكام المتعلقة بالهجرة فيما يخص دخول الجزر أو البقاء فيها.

31 - وتشير المملكة المتحدة إلى أن تعداد السكان الذي أجري في عام 2016 بيّن أن سكان الجزر يمثلون 36 جنسية (انظر الفقرة 2)، من بينهم أربعة أرجنتينيين، وتلاحظ أن البيانات الأولية المستمدة من تعداد عام 2021 تشير إلى زيادة في عدد الجنسيات.

باء - الصحة العامة

32 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، يقمّ العلاج الطبي وعلاج الأسنان مجانا إلى جميع المقيمين في الجزر، وتوفر وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية والثانوية، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع. ويوجد في الإقليم مستشفى واحد يضم تجهيزات حديثة ويعمل فيه أطباء وأطباء أسنان وممرضون. وتقوم مجموعة متنوعة من الأخصائيين بزيارات كل سنة أو كل سنتين، حسب الحاجة، ويمكن إحالة المرضى الذين لا يمكن علاجهم في الجزر إلى المستشفيات في المملكة المتحدة بموجب الاتفاق المتبادل بين الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة والوزارة.

33 - وحسب المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالمساواة في إمكانية الحصول مجانا على خدمات نظام الصحة العامة الأرجنتيني.

34 - وقد ظلت حكومة المملكة المتحدة تقدم الدعم إلى الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار طيلة فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشمل ذلك الدعم تمويل وتوريد مجموعات مواد الاختبار والمواد المختبرية الاستهلاكية والمعدات واللوازم الطبية وتوفير الخبرة في مجال الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت حكومة المملكة المتحدة تزود أقاليم ما وراء البحار بحصة مما ستشتريه من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أن في كانون الأول/ديسمبر 2021، كان 96 في المائة من كبار البالغين من العمر 18 سنة فما فوق قد تلقوا جرعتين من اللقاح. وتلقى 45 في المائة آخرون جرعة معززة وتلقى 2 في المائة جرعة ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى 35 في المائة من البالغين من العمر 16 و 17 سنة جرعة أولى من اللقاح. وفي إطار برنامج التلقيح الذي نفذ في جزر فوكلاند (مالفيناس)، تم أيضا تطعيم أفراد طواقم سفن الصيد، إذ تلقى 786 منهم

جرعتين، وتلقى 69 جرعة واحدة. والمملكة المتحدة تعترض على الممارسة التي تتبعها حكومة الأرجنتين، المتمثلة في إدراج حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-19 المسجلة في الجزر في الإحصاءات الوطنية الأرجنتينية: فمنظمة الصحة العالمية تقبل البيانات مباشرة من حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ولها خانة منفصلة مخصصة لتلك الجزر على موقعها الشبكي.

35 - وذكرت الأرجنتين أن على نحو ما أبلغت به المملكة المتحدة في آذار/مارس 2020، فإن عرض الأرجنتين المتعلق بالتعاون مع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) لتوفير الأغذية والإمدادات الطبية واختبارات تشخيص الإصابة بفيروس كوفيد-19، فضلا عن الرحلات الجوية الإنسانية وإمكانية الحصول على الرعاية الطبية في ظل الجائحة، لا يزال قائما. وتشمل الإحصاءات الوطنية الأرجنتينية حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-19 في الجزر. واستنادا إلى المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، فإن الأرجنتين اعترضت في نيسان/أبريل 2020 على تخصيص خانة منفصلة لبيانات الجزر المتعلقة بالإصابات بفيروس كوفيد-19 على الموقع الشبكي للمنظمة العالمية للصحة، فأصبح ذلك الموقع الشبكي بعد ذلك يتضمن إشارة إلى وجود نزاع حول السيادة على الجزر.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

36 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على دفع اشتراكات شهرية إلزامية ثابتة يسدها جميع أرباب العمل والموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 64 سنة، ويمكن الحصول على معاش تقاعدي كامل اعتبارا من سن 65 سنة. ويوجد نظام لصرف منح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية للتصدي لحالات المشقة والعجز.

دال - التعليم

37 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشرة، والتعليم قبل المدرسي (الحضانة) متاح مجانا للأطفال بدءا من سن الثالثة. وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، تتاح لجميع الطلاب المؤهلين إمكانية الحصول على التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، بما في ذلك التعليم الجامعي، وتموله بالكامل حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس). وفي عام 2019، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدارس 509 تلاميذ، يُقيم 28 تلميذا منهم في المناطق الريفية. وتبلغ نسبة التحاق جميع الأطفال البالغين سن الدراسة في الجزر 99,6 في المائة، وهناك تلميذان يدرسان في المنزل. وتبلغ نسبة المعلمين إلى التلاميذ حاليا على التوالي 10,8:1 في المدارس الابتدائية و 8,3:1 في المدارس الثانوية.

38 - وحسب المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، فإن جميع سكانها، بمن فيهم سكان جزر فوكلاند (مالفيناس)، يتمتعون بإمكانية الاستفادة على قدم المساواة وبالمجان من نظام التعليم العام حتى المستوى الجامعي، وقد تم في عام 2021 تحديث برنامج توماس بريديج لل منح الدراسية المخصصة لسكان الجزر لكي يتابعوا الدراسة في الجامعات الأرجنتينية.

سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها

39 - تنص اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام على أن الدول الأطراف ملزمة بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوثة في غضون 10 سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، ما لم تتم الموافقة على التمديد بموجب الاتفاقية.

40 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تقرر في الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في الاتفاقية منح المملكة المتحدة تمديداً حتى 1 آذار/مارس 2024. وحسبما ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، ففي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أي بعد 40 عاماً تقريبا من انتهاء النزاع الذي شهدته عام 1982، امتثلت المملكة المتحدة لالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 5 من الاتفاقية، إذ تم تطهير أكثر من 23 مليون متر مربع من الأراضي، وتم تدمير ما يقارب من 12 000 لغم منذ عام 2009؛ وقد بدأ برنامج إزالة الألغام الذي تموله المملكة المتحدة تكلفته البالغة نحو 44 مليون جنيه استرليني في عام 2009، وأنجز قبل الموعد النهائي بثلاث سنوات. وفي الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن حكومة بلده لا يراودها شك في سيادتها على جزر فوكلاند (مالفيناس)، وأنها بالتالي تقي بنجاح بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وذكر أيضا أن انتهاء برنامج إزالة الألغام إنجاز هام ومدعاة كبرى للاحتفاء في جزر فوكلاند (مالفيناس).

41 - وأشارت الأرجنتين إلى إعلانها التفسيري الذي أدلت به لدى تصديقها على الاتفاقية في عام 1999، الذي ذكرت فيه أن الجزر، التي تشكل جزءا من إقليمها، تقع تحت احتلال المملكة المتحدة غير المشروع، وأن الأرجنتين قد منعت بالفعل من الوصول إلى الألغام المضادة للأفراد المزروعة في الجزر بغية الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقية. ووافق المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في أوسلو في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على طلب الأرجنتين المتعلق بالتمديد حتى 1 آذار/مارس 2023 فيما يتعلق بالمادة 5 من الاتفاقية. واقترحت الأرجنتين على المملكة المتحدة نقاهماً مؤقتاً جديداً في إطار صيغة السيادة بغية القيام معاً بإتمام ما تبقى من مهام إزالة الألغام في عامي 2019 و 2020. وفي الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في الفترة من 15 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ذكر ممثل الأرجنتين أن حكومة بلده ترفض عملية إزالة الألغام في الجزر بالطريقة التي أعلنت عنها المملكة المتحدة لأنها تتم من جانب واحد في أحد أقاليم الأرجنتين المحتلة بصورة غير قانونية. وذكر أيضا أن حكومة بلده غير قادرة على التحقق من نتيجة أنشطة إزالة الألغام وتعترض أن تطلب تمديدا جديدا فيما يتعلق بالمادة 5 من الاتفاقية من أجل الامتثال لالتزامها بموجب الاتفاقية.

سابعا - التطورات الثنائية

42 - في البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، وفيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي، اتفقت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، بروح إيجابية، على إقامة حوار لتحسين التعاون بشأن قضايا جنوب المحيط الأطلسي ذات الاهتمام المشترك، واتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989 (A/44/678-S/20915، المرفق) تنطبق على البيان المشترك والآثار المترتبة عليه.

43 - وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس 2017، نفذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عمليات ميدانية في جزر فوكلاند (مالفيناس) للمساعدة على تحديد هويات الجنود الأرجنتينيين المدفونين في الجزر. وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة 121 تقريراً تحدد هوية 88 جندياً وتتضمن نتائج تحليل الحمض النووي الذي أُجري. ورحبت الحكومتان بتقديم التقارير ووافقتا على إيلاء فائق الاهتمام لرغبات الأسر المعنية. وفي 26 آذار/مارس 2018 و 13 آذار/مارس 2019، زار أقارب الجنود الأرجنتينيين الذين حُددت هوياتهم قبورهم ووضعوا عليها شواهد تحمل أسماء المتوفين. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2017، تم تحديد هويات جنود آخرين من الذين سقطوا، ليصل العدد الإجمالي إلى 115 جندياً.

44 - وفي 3 أيلول/سبتمبر 2020، تبادلت الأرجنتين والمملكة المتحدة مذكرات بموجب صيغة السيادة لمواصلة تحديد هويات المدفونين في قبر جماعي لم يدرج في عملية تحديد الهوية السابقة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2017. وفي هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاق جديد في آذار/مارس 2021. وفي أعقاب العمليات الميدانية التي اضطلعت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في آب/أغسطس 2021، قُدم التقرير النهائي الذي حدد هوية ستة جنود أرجنتينيين إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

45 - وللإطلاع على التطورات المتعلقة باللجنة الفرعية العلمية للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي والخدمة الجوية الإضافية، انظر الفقرتين 9 و 15 أعلاه، على التوالي.

ثامناً - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية

46 - حسب المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تُشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مختلف مننديات الكومنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وفي منتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي. وعلاوة على ذلك، يشارك ممثلوها أيضاً، بوصفهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في الاجتماعات الدولية الأخرى التي تتناول مسائل تؤثر في مصالح سكان الجزر، وذلك من أجل إبداء آرائهم. وترى حكومة المملكة المتحدة أنه ينبغي أن يتمكن سكان الجزر من المشاركة بأنفسهم في جميع الاجتماعات التي تمس مصالحهم.

47 - والأرجنتين ليست عضواً في المنظمات المذكورة أعلاه. ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع التي تُقر بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، أعادت الأرجنتين التأكيد على الطابع الثنائي الذي تتسم به مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ولذلك، رفضت أي محاولة ترمي إلى تمكين سكان الجزر من حضور الاجتماعات ممثلين أنفسهم بأنفسهم.

تاسعاً - نظر المنظمات والمننديات الحكومية الدولية في المسألة

48 - في عام 2021، تم تناول مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) خلال عدد من الاجتماعات الافتراضية التي عقدتها مننديات إقليمية ومتعددة الأطراف، مثل مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي (21 نيسان/أبريل)، وبرلمان أمريكا الوسطى (27 أيار/مايو)، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(18 أيلول/سبتمبر)، ومنظمة الدول الأمريكية (12 تشرين الثاني/نوفمبر)، ومجموعة الـ 77 والصين (30 تشرين الثاني/نوفمبر)، والسوق الجنوبية المشتركة (17 كانون الأول/ديسمبر).

49 - وفي القرارات التي اتخذت في أعقاب الاجتماعات المذكورة أعلاه، أكد كل من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق الجنوبية المشتركة، وبرلمان أمريكا الوسطى، تأييدهم للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة. وجدد كل من مجموعة الـ 77 والصين، ومؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، ومنظمة الدول الأمريكية، وبرلمان أمريكا الوسطى، التأكيد على ضرورة أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات لإيجاد حل سلمي. وأكدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد أيضاً اهتمام بلدان المنطقة باستئناف المفاوضات، وجددت السوق الجنوبية المشتركة اهتمام المنطقة بإيجاد حل للنزاع على السيادة الذي طال أمده. وأبرز كل من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة الـ 77 والصين، ومؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، رغبة حكومة الأرجنتين في إجراء مفاوضات وفي التوصل إلى حل نهائي، ورحبت منظمة الدول الأمريكية بتأكيد الحكومة مجدداً على عزمها على مواصلة استكشاف جميع السبل الممكنة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وعلى الاستمرار في نهجها البناء تجاه سكان الجزر. واعترفت مجموعة الـ 77 والصين والسوق الجنوبية المشتركة بحق الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ضد الأنشطة غير المأذون بها في مجال استكشاف واستغلال الهيدروكربونات في المناطق التي يدور حولها النزاع. وذكر كل من مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة الـ 77 والصين أن على الطرفين أن يمتنع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تغييرات انفرادية في الوضع أثناء مرور الجزر بالعملية التي أوصت بها الجمعية العامة وفقاً لقرارها 49/31، وذكرت السوق الجنوبية المشتركة أن اتخاذ تدابير من جانب واحد لا يتسق مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها ضمن إطار الأمم المتحدة. وأبرز مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الطلبات الموجهة إلى الأمين العام، في قرارات الجمعية العامة المتعاقبة، بأن يضطلع بمهمة المساعي الحميدة المنوطة به. وبالإضافة إلى ذلك، عهدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى رئيسها المؤقت بأن يطلب إلى الأمين العام تجديد جهود هذا الأخير في الاضطلاع بمهمة المساعي الحميدة.

50 - والمملكة المتحدة ليست عضواً في المنظمات المذكورة آنفاً، باستثناء منظمة الدول الأمريكية، التي تُشارك فيها بصفة مراقب، ولم تكن ممثلة في الاجتماعات المذكورة آنفاً. وتمسكت المملكة المتحدة بموقفها المتمثل في رفضها لأي تلميح بأن التقييد عن الهيدروكربونات يشكل إجراء انفرادياً من جانبها وأن تنفيذه يخالف قرار الجمعية العامة 49/31؛ بل هو يدعم سكان الجزر في تنمية اقتصادهم وبناء مستقبلهم، بما يشمل قرارهم باستغلال مواردهم الطبيعية؛ وهي ترفض كل تلميح بأن الأصول العسكرية الموجودة في جنوب المحيط الأطلسي تتلقى تعزيزات، وكل المزاعم القائلة إنها تقوم بعسكرة المنطقة. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة المملكة المتحدة أن ليس من بين البيانات أو القرارات الإقليمية المذكورة آنفاً بيان أو قرار يعكس بالكامل مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً، والمكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا العلاقات الحديثة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وأكدت المملكة المتحدة أن البيانات الإقليمية الصادرة عن أعضاء في منظمة الدول الأمريكية وغيرهم، أو قرارات الجمعية، لا تُعَدُّ ولا تُضعف التزام الدول باحترام حق سكان الجزر في تقرير المصير.

عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

51 - ليس لدى المملكة المتحدة أيّ شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، أو فيما يتعلق بمبدأ حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يحقّ لهما بموجبهما أن يقرروا بحرية مركزهم السياسي وأن يعملوا بحرية على تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

52 - وترفض المملكة المتحدة بشكل قاطع ادعاءات الأرجنتين أن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي. وقوات المملكة المتحدة في جنوب المحيط الأطلسي موجودة لأغراض دفاعية بحتة ومستوى قوامها ملائم للدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديد محتمل. ويتم استعراض مستويات قوام القوة بانتظام.

53 - وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما القرار المشروع الذي اتخذته سكان جزر فوكلاند بإنشاء وإدارة قطاع مصائد أسماك مستدامة والتتقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المياه المحيطة بجزر فوكلاند بما يتفق تماما مع القانون الدولي. وقد فوضت المملكة المتحدة هذه المسؤولية إلى حكومة جزر فوكلاند، وتشير إلى أن هذه الحكومة تصدر حصصا فردية قابلة للتحويل ولا تصدر تراخيص طويلة الأجل.

54 - وموقف المملكة المتحدة التاريخي واضح بشأن السيادة على جزر فوكلاند. ويعود تاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام 1765، أي قبل بضع سنوات من قيام جمهورية الأرجنتين.

55 - وتأسف المملكة المتحدة لأن الأرجنتين واصلت في عام 2021 اتخاذ تدابير أدت إلى تدهور العلاقات بين البلدين، منها تسييس العملية في إطار المنظمة البحرية الدولية للاحتجاج على تحذير يتعلق بالملاحة، والاستمرار في إثارة ادعاءات كاذبة بأن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي وتزيد أعداد وحداتها العسكرية في جزر فوكلاند (مالفيناس)، بيد أن تلك الأعداد انخفضت في الواقع على مر الزمن.

56 - وفي البيان الذي اعتمد في اجتماع المجلس الوزاري المشترك لعام 2021، اتفقت حكومة المملكة المتحدة مع قادة أقاليم ما وراء البحار على أن مبدأ المساواة بين الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار، وجدد الجانبان التأكيد على أهمية تعزيز حق شعوب تلك الأقاليم في تقرير المصير، وهي مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع مكونات حكومة المملكة المتحدة. والتزم الجانبان بالمضي في استكشاف السبل التي تمكن أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على التأييد الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وستواصل المملكة المتحدة دعم طلبات الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون برفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

57 - وتؤيد حكومة المملكة المتحدة البيانين اللذين أدلى بهما عضوان من أعضاء الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند أثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة السادسة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2021، واللذين شجدا فيهما

على حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير باعتباره حقاً من حقوق الإنسان الخاصة بهم (انظر A/AC.109/2021/SR.6).

باء - موقف حكومة الأرجنتين

58 - تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية التي لا تسقط بالتقادم على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي جزء لا يتجزأ من إقليمها الوطني. وتؤكد الأرجنتين أنها ورثت، منذ استقلالها من إسبانيا، الأقاليم التابعة لها في جنوب القارة، بما في ذلك جزر مالفيناس والجزر الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي، ومارست الأرجنتين حقوقها بدون انقطاع عن طريق الشروع في سن التشريعات وإنشاء هيئات قانونية وإدارية لتعزيز سيادتها، وتعزيز تنمية التجارة وتوطين السكان وإنشاء مكتب للإدارة المحلية. وفي عام 1820، استولى ديفيد جويت، العقيد في البحرية الأرجنتينية، على الجزر رسمياً باسم مقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة. وتوج ذلك بإصدار المرسوم المنشئ للقيادة المدنية والعسكرية لجزر مالفيناس في 10 كانون الثاني/يناير 1829، مع تعيين لويس فيرنيت قائداً (انظر أيضاً A/75/915).

59 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن المملكة المتحدة انتهكت، في 3 كانون الثاني/يناير 1833، سلامة الإقليم الأرجنتيني واحتلت الجزر بصورة غير قانونية، ورخلت بالقوة السكان والسلطات الأرجنتينية الشرعية التي كانت مستوطنة هناك. واحتجت حكومة الأرجنتين على الفور على هذا العمل غير المشروع من أعمال القوة ولم توافق عليه على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، صارت الجزر محل نزاع سيادي بين البلدين، تم الاعتراف به في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) وفي العديد من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

60 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن دستوراً ينص على الهدف الدائم والثابت المتمثل في استعادة الممارسة الكاملة للسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي ومع احترام طريقة عيش سكانها. وفي عام 2020، اعتمد الكونغرس الأرجنتيني قانونين يحددان تأكيد حقوق السيادة الخاصة بالأرجنتين: فأولاً، أنشئ المجلس الوطني للشؤون المتصلة بجزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساندويتش والمناطق البحرية والجزرية المرتبطة بها ليقوم بصياغة استراتيجيات الدولة المتوسطة والطويلة الأجل بغية تناول التسوية السلمية للنزاع على السيادة. وثانياً، تم ترسيم الحدود الخارجية للجرف القاري الأرجنتيني بشكل نهائي وفقاً لتوصيات لجنة حدود الجرف القاري بشأن الطلب الذي قدمته الأرجنتين في 21 نيسان/أبريل 2009 (انظر أيضاً A/76/645).

61 - وتؤكد الأرجنتين من جديد أن مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها لا ينطبق في حالة جزر مالفيناس. ولا يشار إلى هذا المبدأ في أي من قرارات الجمعية العامة أو اللجنة الخاصة. وعلاوة على ذلك، رفضت الجمعية صراحة مرتين في عام 1985 مقترحات مقدمة من المملكة المتحدة دعت إلى إدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار المتعلق بالمسألة.

62 - وجدد رئيس الأرجنتين، ألبرتو فرنانديز، في خطابه أمام الجمعية العامة في 21 أيلول/سبتمبر 2021، تأكيد حقوق الأرجنتين المشروعة وغير القابلة للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وأشار إلى أن الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) لا يزال قائماً وتم تكراره في مناسبات عديدة، كانت آخرها المناسبة

التي اعتمدت فيها اللجنة الخاصة، بتوافق الآراء، قرارا جديدا بشأن المسألة في 24 حزيران/يونيه (انظر A/76/PV.4، المرفق الخامس).

63 - وما برحت الأرجنتين تتدد بالأنشطة الانفرادية لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المناطق البحرية الأرجنتينية المحتلة بصورة غير قانونية فيما يمثل، إلى جانب الوجود العسكري البريطاني المستمر في جنوب المحيط الأطلسي، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية العامة 49/31، ويُعد مثارا للقلق والرفض من جانب المجتمع الدولي.

64 - وترفض الأرجنتين المناورات العسكرية غير المشروعة التي أجرتها المملكة المتحدة في عام 2021 في المنطقة المتنازع عليها، التي شملت إطلاق صواريخ من طراز رابير، وهو ما شكل استعراضا غير مبرر للقوة وتجاهلا متعمدا لنداءات العديد من قرارات الجمعية العامة، ولا سيما القرارين 49/31 و 11/41. وتعارض حكومة الأرجنتين على التأكيد بأن المملكة المتحدة لا تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي وأن قواتها محض قوات دفاعية.

65 - وفي عام 2021، طلبت حكومة الأرجنتين إلى الأمين العام أن يجدد جهوده لمساعدة الطرفين من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع في إطار بعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بموجب مجموعة من قراراتها بدءا بقرارها 9/37، والتي لقيت الدعم المتجدد من اللجنة الخاصة في قراراتها السنوية بشأن مسألة جزر مالفيناس. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من استعداد حكومة الأرجنتين للحوار ودعوة المجتمع الدولي إليه، ترفض المملكة المتحدة استئناف المفاوضات بشأن السيادة.

66 - وتؤيد حكومة الأرجنتين البيانين اللذين أدلى بهما كل من بولا فيرني وغييرمو كليفتون أثناء الاستماع إلى مقامي الالتماسات في الجلسة السادسة للجنة الخاصة، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2021، واللذين شددتا فيهما على ضرورة استعادة السلامة الإقليمية للأرجنتين (انظر A/AC.109/2021/SR.6).

حادي عشر - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

67 - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلساتها السادسة والسابعة المعقودتين في 24 حزيران/يونيه 2021.

68 - وفي الجلسة السادسة، أثناء الاستماع إلى مقامي الالتماسات وتمشيا مع الممارسة المعتادة، استمعت اللجنة الخاصة إلى بيانين أدلى بهما كل من مارك بولارد وليونا روبرتس من الجمعية التشريعية، إلى جانب بيانين أدلى بهما كل من بولا فيرني وغييرمو كليفتون (انظر A/AC.109/2021/SR.6).

69 - وفي نفس الجلسة، عرض ممثل شيلي، أيضا باسم إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ونيكاراغوا، مشروع القرار A/AC.109/2021/L.8، الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في وقت لاحق بدون تصويت. وفي ذلك القرار، أكدت اللجنة الخاصة من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتجسد في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

70 - وفي الجلستين السادسة والسابعة، أدلى ببيانات ممثلو كل من نيكاراغوا، وإكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وأنتيغوا وبربودا، وكوبا، والجمهورية العربية السورية، والصين، وتيمور - ليشتي، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، وسيراليون، وكذلك مراقبون عن كوستاريكا (باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وكذلك بصفتها الوطنية)، وباراغواي (باسم السوق الجنوبية المشتركة، وكذلك بصفتها الوطنية)، والمكسيك (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وأوروغواي، وغواتيمالا، وبيرو، والسلفادور، وهندوراس، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، والبرازيل، وبنما (انظر [A/AC.109/2021/SR.6](#) و [A/AC.109/2021/SR.7](#)).

71 - وفي الجلسة السادسة، أدلى أيضا ببيان وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين، فيليبي سولا. وقال إن بلده يشهد الآن تأييدا إجماعيا أقوى من أي وقت مضى للاستعادة السلمية للممارسة الفعلية للسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وذكر أن المؤتمر الوطني أقر بالإجماع في عام 2020 ثلاثة قوانين تعكس سياسة هذه الدولة، منها قانون ينشئ المجلس الوطني للشؤون المتعلقة بجزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية والجزرية المحيطة بها، الذي سيكون بمثابة منتدى متنوع على أعلى مستوى مؤسسي لوضع استراتيجيات الدولة الرامية إلى تشجيع تسوية النزاع على السيادة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) والقرارات اللاحقة. وذكر الوزير أن حكومة الأرجنتين كانت دائما على استعداد للانخراط في مفاوضات بشأن السيادة مع المملكة المتحدة. غير أن المملكة المتحدة رفضت القيام بذلك لما يقرب من أربعة عقود، مدعية أنه لن تكون هناك مفاوضات بشأن السيادة دون موافقة سكان الجزر. وذكر كذلك أن الحق في تقرير المصير لا ينطبق على جزر مالفيناس. واختتم كلامه قائلا إن حكومة بلده أكدت للأمين العام دعمها لمساعيها الحميدة في مساعدة طرفي النزاع على استئناف المفاوضات (انظر [A/AC.109/2021/SR.6](#)).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

72 - خلال جلسات اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة من الثامنة إلى الرابعة عشرة، التي عقدتها اللجنة أثناء دورة الجمعية السادسة والسبعين في 19 و 20 و 22 و 25 و 27 تشرين الأول/أكتوبر و 1 و 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أثناء المناقشة العامة المشتركة بشأن البنود من 50 إلى 63 من جدول الأعمال، تناولت مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) وفود كل من الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل (أيضا باسم السوق الجنوبية المشتركة)، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتيمور - ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، والصين، وغواتيمالا (أيضا باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك (أيضا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيكاراغوا، وهندوراس (انظر [A/C.4/76/SR.8](#) و [A/C.4/76/SR.9](#) و [A/C.4/76/SR.10](#) و [A/C.4/76/SR.11](#) و [A/C.4/76/SR.12](#) و [A/C.4/76/SR.13](#) و [A/C.4/76/SR.14](#)).

73 - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في 19 تشرين الأول/أكتوبر، أعرب ممثل المكسيك، متحدثا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن دعمه القوي للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، مستشهدا بالقرار الذي اتخذته الجماعة في مؤتمر قمته في عام 2021، والذي أكدت فيه من جديد رغبتها الراسخة في استئناف المفاوضات بين الحكومتين، ودعت الأمين العام إلى تجديد جهوده للوفاء بمهمة المساعي الحميدة. وأكد ممثل المكسيك من جديد أيضا أهمية احترام القرار 49/31، وأبرز الموقف البناء المستمر الذي اتخذته حكومة الأرجنتين واستعدادها للتوصل، عن طريق المفاوضات، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة. وقال ممثل البرازيل، متحدثا باسم السوق الجنوبية المشتركة، إن الجمعية واللجنة الخاصة قد اعترفتا، منذ اعتماد القرار 2065 (د-20) في عام 1965، بأن المسألة تتعلق بنزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وبأن السبيل إلى إنهاء هذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة يتمثل في تسوية النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض. كما أعرب ممثل غواتيمالا، متحدثا باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، عن التأييد القوي للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة المذكور، وحث الحكومتين على استئناف المفاوضات (انظر أيضا الفرع تاسعا أعلاه).

74 - وفي الجلسة نفسها، ذكرت ممثلة الأرجنتين أن الجمعية العامة حددت في القرار 2065 (د-20) المبادئ التي ينبغي أن يستند إليها إنهاء الاستعمار في الجزر، وأشارت إلى وجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، ودعت الطرفين إلى إجراء مفاوضات للتوصل إلى حل سلمي ونهائي لتلك الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة. وذكرت أيضا أن بلدها دأب على إظهار احترامه لمصالح سكان جزر مالفيناس وأسلوب حياتهم. وقالت كذلك أن المملكة المتحدة، في انتهاك للقرار 49/31، واصلت القيام بالاستكشاف والاستغلال غير القانونيين للموارد المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، والحفاظ على وجود عسكري غير متناسب في جنوب المحيط الأطلسي. ثم قالت أن حكومة بلدها عازمة على السعي إلى إيجاد حل سلمي وقطعي للنزاع على السيادة، وأكدت للأمين العام دعمها لمساعي الحميدة في مساعدة طرفي النزاع على استئناف المفاوضات. وأعربت عن أمل حكومة بلدها في أن تعود المملكة المتحدة أخيرا إلى طاولة المفاوضات بغية إنهاء تلك الحالة الاستعمارية (انظر A/C.4/76/SR.8).

75 - وفي الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في 25 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها تتسم بطابع عصري قائم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل بريطانيا. وقال أن مسؤولية حكومة بلده تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتَوَقَّع من حكومات الأقاليم أن تقي بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وذكر أن حكومة المملكة المتحدة، وإن كانت ستضطلع بجميع المسؤوليات السيادية، فلا يوجد خلاف بينها وبين حكومات أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار على أن أقاليم ما وراء البحار هي أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي، إذ لا تخضع للمملكة المتحدة إلا من حيث احتفاظ المملكة بالسلطات التي تمكّنها من الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. وذكر أيضا أن المجلس الوزاري المشترك يعقد اجتماعات سنوية لرصد الأولويات الجماعية والسير بها إلى الأمام.

76 - ومضى قائلاً أن المملكة المتحدة لا يساورها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بالإقليمين، ولا في حق سكان جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم، لأن ذلك المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يحق لهم بموجبهما أن يقرروا بحرية مركزهم السياسي وأن يسعوا بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذكر أن الاستفتاء الذي أجري عام 2013، والذي أعرب فيه 99,8 في المائة ممن صوتوا عن رغبتهم في الحفاظ على وضعهم كإقليم من أقاليم ما وراء البحار تابع للمملكة المتحدة، قد بعث برسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون إجراء حوار بشأن السيادة، وأن تلك الرغبة يجب احترامها. ثم قال أن حكومة بلده لا تزال تأمل في إقامة علاقة متينة ومثمرة على نحو أكبر مع الأرجنتين، بما في ذلك فيما يتعلق بجزر فوكلاند، الأمر الذي سيخدم مصالح الجميع، وأن في الوقت نفسه، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بحق سكان الجزر في تقرير مستقبلهم، ولذلك لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان الجزر في ذلك (انظر A/C.4/76/SR.11).

77 - وبالإضافة إلى ذلك، كرر ممثلا الأرجنتين والمملكة المتحدة، في إطار ممارسة حق الرد، تأكيد مواقف حكومتيهما عدداً من المرات خلال مداوالات اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/76/SR.8 و A/C.4/76/SR.9 و A/C.4/76/SR.10 و A/C.4/76/SR.11 و A/C.4/76/SR.12 و A/C.4/76/SR.13 و A/C.4/76/SR.14).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

78 - قررت الجمعية العامة في قرارها 316/58 أن تُبقي البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" مدرجاً على جدول الأعمال للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار. وحتى تاريخ صدور ورقة العمل هذه، لم يرد أي إخطار من هذا القبيل.